الأمم المتحدة

A/C.5/58/SR.33

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

Distr.: General
15 July 2004
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثالثة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد كمونتسك ..... (الجمهورية التشيكية)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد كوزنتسوف

المحتويات

البند ١١٩ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن دائرة إدارة الاستثمارات التابعة للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

البند ١٢١ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (تابع)

الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

04-27200 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١١٩ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن دائرة إدارة الاستثمارات التابعة للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (A/58/725)

١ - **السيدة بيرتيني** (وكيلة الأمين العام لشؤون الإدارة): قدمت تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن دائرة إدارة الاستثمارات التابعة للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (A/58/725)، ثم قالت إن هذا التقرير يتضمن مجملا للتقدم المحرز منذ تقديمها للبيان السابق في هذا الشأن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، إلى جانب المبادرات المضطلع بها من أجل تنظيم وتعزيز الكفاءة الشاملة لدائرة إدارة الاستثمارات.

٢ - وأشارت إلى أنها قد قامت، بوصفها ممثلة الأمين العام فيما يتعلق بالصندوق، بتكليف شركة ''ديلويت آند توش'' الاستشارية باستعراض حالة تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات المقدمة من مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وبتقديم توجيهات بشأن الطريق الذي يتوخى اتباعه. وقد أوصى الخبراء الاستشاريون بأن تجري الأمم المتحدة استعراضا شاملا للإدارة العامة والاستراتيجية وإجراءات الاستثمار وسير العمليات.

٣ - وأوضحت أنها قد قررت أن تمضي هذه العملية في مسارين متوازين. وباستثناء العنصر الرابع، وهو تخصيص الأصول، تم تأجيل المسار الأول - تقييم الإدارة العامة والاستراتيجية - لأن المكتب قد اضطلع بمراجعة أخرى لحسابات الإدارة العامة للصندوق. ومع هذا، فإن المسار الثاني - إجراءات الاستثمار وسير العمليات - قد بدأ العمل بشأنه. وصدر في شباط/فبراير ٢٠٠٤ طلب عروض من الشركات ذات الصلاحية لإجراء الاستعراض. ومن الواضح من نطاق طلب العروض هذا أن الأمين العام ملتزم بتناول قضايا مراجعة الحسابات، لا من حيث صلتها بتوصيات المكتب المحددة فحسب، بل بطريقة أكثر شمولا من شأنها أن تفضي إلى اتباع ممارسات تجارية استثمارية سليمة في دائرة إدارة الاستثمارات.

٤ - واعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، أصبح كل موظفي شؤون الاستثمار وغيرهم من مساعدي الاستثمار التابعين لدائرة إدارة الاستثمار، الذين يتخذون قرارات استثمارية أو الذين لهم إمكانية الوصول إلى صكوك الاستثمار والسجلات المحاسبية ذات الصلة، مطالبين بالموافقة على الامتثال لمدونة القواعد الأخلاقية التي وضعتها رابطة الإدارة والبحوث الاستثمارية. وهم مطالبون، فضلا عن ذلك، بأن يقدموا سنويا، اعتبارا من عام ٢٠٠٤، الإقرار المالي المطلوب بموجب المادة ١-٢ (س) من النظام الأساسي لموظفي الأمم المتحدة. وكذلك قامت وكيلة الأمين العام لشؤون الإدارة، بوصفها ممثلة الأمين العام فيما يتصل بالصندوق، بالامتثال لتلك الشروط. وهذه الخطوات، التي وضعت الآن فقط تمثل تدابير فورية. ومع هذا، وعلى المدى الطويل، يتوخى وضع مدونة لقواعد السلوك لموظفي شؤون الاستثمار تكون خاصة على وجه التحديد بمنظومة الأمم المتحدة.

٥ - وثمة تطور إيجابي آخر، وهو استخدام الإجراءات التنافسية على نحو صارم في شراء الخدمات، مما أدى بالفعل إلى حصول المنظمة على عائدات أرفع شأنا من حيث الأتعاب المدفوعة. وبالإضافة إلى ذلك، انتدب موظف

قانوني، بصورة مؤقتة، لإجراء استعراض شامل لجميع العقود التي تكون دائرة إدارة الاستثمارات طرفا فيها، وأيضا لتعزيز إجراءات الدائرة في مجالي التوثيق والمشتريات.

٦ - ولقد عينت مؤخرا مديرة جديدة، ومن المتوقع لها أن تبدأ العمل بحلول منتصف أيار/مايو ٢٠٠٤. وستكتسب الدائرة من هذه المرشحة للإدارة، التي تم اختيارها، خبرة واسعة النطاق في إدارة شؤون الاستثمار، فهي قد أثبتت كفاءتها الإدارية في شركات استثمارية بارزة في بلدان متنوعة.

٧ - ومن الموثوق به أن اللجنة ستحيط علما بالتدابير الواردة في التقرير. وثمة تشجيع من جانب الأمين العام لكفالة تشغيل دائرة إدارة الاستثمار على نحو ميسر وفعال، وعلى الأعضاء أن يتأكدوا أن وكيلة الأمين العام سوف تشرف على مدى تقدم المبادرات المضطلع بها، على نحو بالغ الوثاقة.

٨ - **السيد ياماموتو** (اليابان): قال إن وفده يؤيد تنفيذ التدابير الرامية إلى تحسين دائرة إدارة الاستثمارات. وبغية تحقيق هذا الهدف، توجد أهمية كبيرة لتعزيز كل من الإدارة العامة والاستراتيجية وكذلك إجراءات الاستثمار وسير العمليات، مع كفالة ترابط هذين الجانبين الرئيسيين. ووفد اليابان يرحب، بالتالي، بالنهج ذي المسارين الذي تم اتباعه. وثمة شعور بالارتياح إزاء تعيين مديرة جديدة ذات خبرة واسعة النطاق في مجال الاستثمار. ومن المأمول فيه، في نهاية المطاف، أن تتعاون وكيلة الأمين العام، على نحو وثيق، مع المديرة الجديدة، التي ستشرف على العمليات اليومية للدائرة في إطار سعيها إلى تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٩ - **السيد فريد** (المملكة العربية السعودية): أشار إلى أن القيمة السوقية لاستثمارات الصندوق تبلغ حاليا ٢٦,٣ بليون دولار، ثم قال إن القضية المعروضة على اللجنة في غاية الأهمية. ومن الجدير بالترحيب، تلك التدابير الواردة في التقرير، فهي تثبت أن إصلاح دائرة إدارة الاستثمارات ماض في الطريق السليم. ومطالبة موظفي شؤون الاستثمار بالموافقة على الامتثال للمدونة المهنية للقواعد الأخلاقية، التي وضعتها رابطة الإدارة والبحوث الاستثمارية، تشكل خطوة إيجابية، ومع هذا، فإن وفد المملكة العربية السعودية يتطلع إلى وضع مدونة لقواعد السلوك المهنية.

١٠ - **السيد ريباش** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده قد أعرب عن انزعاجه بشأن نتائج ما قام به مكتب خدمات الرقابة الداخلية من مراجعة لحسابات دائرة إدارة الاستثمارات، مما أدى إلى إزاحة الستار عن مخالفات كبيرة فضلا عن سوء الإدارة. ومن دواعي الغبطة ما يلاحظ من تناول هذه الشواغل، إلى جانب ما يضطلع به في الوقت الراهن من إجراءات شاملة لتحسين الدائرة، وذلك رغم أن ثمة أهمية للاستماع إلى آراء المكتب في هذا الشأن. وفي إطار استخدام شركة استشارية لاستعراض التقدم المحرز في مجال تنفيذ توصيات المكتب، مع استخدام شركة أخرى في إجراء تقييم أكثر تعمقا، فإنه ينبغي تقديم معلومات عن تكلفة هذه الخدمات المقدمة. وثمة تساؤل، في النهاية، عن عدم القيام، بأسلوب أكثر سرعة، بتناول مسألة تعيين مديرة جديدة. وفي منظمة يجري التقاعد فيها على نحو إلزامي، قد يتوقع تدبير من يخلفون المتقاعدين بصورة أكثر فعالية.

١١ - **السيدة بيرتيني** (وكيلة الأمين العام لشؤون الإدارة): قالت إنها قد أخطرت، لدى تعيينها في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، بأن وظيفة المدير ستصبح شاغرة في شهر أيلول/سبتمبر. ولقد أمرت باتخاذ الخطوات اللازمة للإعلان عن هذه الوظيفة. ومع هذا، فلقد تعين في البداية أن تكتب مواصفات لهذه الوظيفة، مما يستغرق وقتا طويلا، ولم يجر تعميم الإعلان الخاص بهذه الوظيفة الشاغرة إلا في فصل

الصيف. وفي وقت لاحق، كانت إدارة الشؤون الإدارية مشغولة بمسائل أخرى. والتأخر في تعيين مدير جديد من الأمور التي تبعث على الأسف، ومع هذا، فإنه ينبغي للجنة أن تتأكد من أن الموظف المسؤول في هذا الشأن قد أحسن العمل فيما يتصل باستمرار الدائرة في الاضطلاع بأعمالها، إلى جانب تحديد القضايا الجديرة بالمعالجة. ومن الملاحظ، في هذا الصدد، أن القيمة السوقية لاستثمارات الصندوق كانت قريبة من أعلى مستوى سبق لها أن بلغته، وهو مستواها في آذار/مارس ٢٠٠٠.

١٢ - ولقد ارتؤي أن ثمة ضرورة لاستخدام شركة استشارية حسنة السمعة لاستعراض حالة تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات، التي قدمها المكتب، نظرا لوجود خلافات في الآراء بشأن بعض القضايا المثارة في التقرير. والشركة التي كلفت بإجراء الاستعراض قد تلقت ٥٠٠ ٢٧ دولار، مما لا يعد مبلغا كبيرا إزاء الحصول على صورة واضحة للتقدم المحرز والعمل الذي لا يزال يتعين القيام به. ومكتب خدمات الرقابة الداخلية قد قام بنفسه بالترحيب بالتدابير المتخذة حتى الآن.

١٣ - أما تكلفة استعراض إجراءات الاستثمار وسير العمليات فهي غير معروفة، وذلك لأن عملية طلب العروض لم تكتمل بعد، كما أنه لم يجر إلى اليوم اختيار الشركات الفائزة في هذا المضمار.

البند ١٢١ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (تابع)

الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية (تابع) (A/58/729)

١٤ - **السيدة بيرتيني** (وكيلة الأمين العام لشؤون الإدارة): قدمت تقرير الأمين العام عن حالة ترتيبات التمويل المحتمل للخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية (A/58/729)، ثم قالت إن حكومة البلد المضيف قد قدمت، في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٤، عرضا مؤقتا بقرض يبلغ ١,٢ بليون دولار إلى الأمم المتحدة لتمويل الخطة. وهذا العرض رهن بالموافقة على مشروع الميزانية الرئاسية من قبل كونغرس الولايات المتحدة. وهو سيفضي إلى عرض رسمي بحلول شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وينبغي لتمويل أعمال التعمير أن يكون متاحا للأمم المتحدة بحلول أواخر عام ٢٠٠٦. والفوائد، التي يتعين دفعها سنويا، ستكون بنسبة ٥,٥٤ في المائة. وبموجب السيناريو الذي اقترحه البلد المضيف، ستصل المدفوعات إلى ٢,٥ بليون دولار تقريبا، وهي تتألف من مبلغ أصلي مقداره ١,٢ بليون دولار ومبلغ آخر يتعلق بالفائدة ومقداره ١,٣ بليون دولار.

١٥ - وكما ورد في الفقرة ٧ من التقرير، يوصي الأمين العام الجمعية العامة بأن تحيط علما مع التقدير باعتزام حكومة البلد المضيف تقديم هذا القرض، وأن تلاحظ أن الفائدة مستحقة الدفع، وأن تطلب مزيدا من المشاورات مع سلطات البلد المضيف بشأن الأحكام والشروط الدقيقة للقرض، وأن تستكشف فرصا أخرى من فرص التمويل.

١٦ - وفي الفقرة ٢٥ من القرار ٢٩٢/٥٧ بشأن المسائل المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، خصصت الجمعية العامة مبلغ ٢٥,٥ مليون دولار من أجل المرحلة الأولى لأعمال وضع التصاميم المتصلة بالخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية. والنفقات التي تمت حتى الآن قد أدرجت بوصفها مرفقا للتقرير الحالي. وسوف يطلب الأمين العام رصد اعتماد لتغطية مبلغ الـ ٢٦ مليون دولار اللازمة لمرحلة وضع التصاميم لهذه الخطة الرئيسية.

١٧ - **السيد ساها** (نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال إن اللجنة الاستشارية قد اضطلعت بتبادل للآراء في هذا الشأن في ٥ آذار/مارس ٢٠٠٤. ولقد ارتأت اللجنة أن ترتيبات التمويل المتعلقة بالخطة الرئيسية

للأصول الرأسمالية تعد من مسائل السياسة العامة التي ينبغي النظر فيها على يد الجمعية العامة. وستعود اللجنة الاستشارية إلى مسألة الخطة الرئيسية هذه في دورتيها في فصلي الربيع والخريف، وذلك في سياق تقديم مزيد من التقارير من جانب الأمين العام. واللجنة سوف تراعي ما قد تود الجمعية العامة أن تقدمه من مبادئ توجيهية على صعيد السياسة العامة فيما يتصل بالتقرير قيد النظر.

١٨ - **السيدة ستانلي** (أيرلندا): تحدثت باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنضمة إليه (إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا) والبلدان المنتسبة إليه (بلغاريا وتركيا ورومانيا) وبلدان عملية الاستقرار والانتساب (ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود وكرواتيا) بالإضافة إلى أيسلندا والنرويج، فقالت إنها تلاحظ، مع القلق، أن اقتراح حكومة البلد المضيف، بصيغته الواردة في الوثيقة A/58/729، من شأنه أن يزيد تكلفة مشروع الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية بأكثر من الضعف. والولايات المتحدة عليها، بوصفها البلد المضيف، مسؤوليات فريدة إزاء الأمم المتحدة. ومع هذا، فقد تم التوصل إلى تفاهم، أثناء التفاوض بشأن نص قرار الجمعية العامة ٢٩٢/٥٧، يقضي بألا يكون عرض الولايات المتحدة في صورة قرض بفائدة. ومن رأي الاتحاد الأوروبي أنه يتعين على الولايات المتحدة أن توفر جزءا كبيرا من التمويل المتعلق بالخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية. والاتحاد يرغب أيضا في تشجيع الأمين العام على مواصلة استكشاف خيارات تمويلية أخرى، مما يتضمن الحصول على هبات خاصة وتشكيل مجلس استشاري مالي.

١٩ - **السيد كنيدي** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه يأسف لما وجه من نقد لعرض حكومته حتى قبل أن تتاح له فرصة تقديمه. ومن الضروري أن ينظر إلى هذا العرض باعتباره مجرد اقتراح، فكونغرس الولايات المتحدة لا بد وأن يوافق على مشروع الميزانية الرئاسية. ومن شأن الكونغرس أن يتناول اقتراح تمويل الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية باعتبارها جزءا من مناقشات ميزانية السنة المالية ٢٠٠٥، التي يتوقع اختتامها بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ فيما يتصل بالسنة المالية التي تبدأ في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

٢٠ - وثمة أهمية لتسليط الضوء على بعض جوانب هذا الاقتراح وتوضيحها. فحكومة الولايات المتحدة، شأنها شأن كافة الدول الأعضاء، سوف تقوم بدفع الحصة العادية المقررة عليها التي تبلغ ٢٢ في المائة من القرض الرئيس والفائدة. وهذا يتضمن تخليا عن الممارسة السابقة التي تقضي بعدم سداد فوائد ما على قروض الأمم المتحدة. وخزانة الولايات المتحدة ستقوم، في البداية، بجمع قرض لتغطية المبلغ الأصلي، أما الفوائد التي ستدفعها الدول الأعضاء فإنها لن تصل إلى الحكومة، بل إلى المستثمرين الذين قدموا هذا المبلغ الأصلي. والحكومة لن تحصل على أي عائد من هذا القرض، وهي ستدفع في الواقع ما يناهز ٦ ملايين من الدولارات لضمانه وكذلك للتأمين ضد التخلف عن سداده.

٢١ - وفترة الثلاثين عاما، التي تم اختيارها من قبيل تقديم مثل توضيحي نظرا لمماثلتها لفترة القرض الأصلي لتشييد المبنى، تتألف من فترة سماح ممتدة لفترة خمسة أعوام وتتضمن سداد الفوائد وحدها، على أن تتبع هذه الفترة فترة أخرى تمتد ٢٥ عاما وتتعلق بدفع الفائدة والمبلغ الأصلي. والفترة ذات الصلة قد تكون أقصر من ذلك إذا ما قررت الدول الأعضاء هذا. ومبلغ القرض هو الحد الأقصى المحتمل، مما يتضمن الاقتراح الأصلي وكافة خيارات النطاق المتعلقة بالخطة. وبوسع الدول الأعضاء أن تقرر اقتراض كامل هذا المبلغ أو مبلغا آخر أقل قدرا. واقتراح حكومة الولايات المتحدة يفترض أيضا ثلاثة توزيعات متساوية،

تتألف كل منها من ٤٠٠ مليون دولار، في سنوات البناء الثلاث الأولى ولكن قيم المبالغ المسحوبة ومواعيد سحبها تتوقف على احتياجات المنظمة الفعلية. ويمكن تقليل التكاليف الشاملة لهذا القرض في إطار ما تقرره الدول الأعضاء بشأن تلك المتغيرات، التي تتسم بالاستقلال وباتصالها مع بعضها رغم ذلك، وهي فترة القرض ومعدل الفائدة ومبلغ القرض وخطة السداد.

٢٢ - والعرض المؤقت يتميز بفترة قصوى تبلغ ٣٠ عاما وبحد أعلى لمعدل الفائدة يصل إلى ٥,٥٤ في المائة. وتعديل الفترة إلى ١٥ سنة، مما يتضمن تعديل فترة السماح، من شأنه أن يقلل معدل الفائدة إلى ٤,٧٦٠ في المائة. ومجموع المبلغ الأصلي والفوائد سيبلغ بالتالي ١,٦١٥ بليون دولار. مما يقل بمقدار ٨٩٦ مليون دولار تقريبا عن مضمون القرض الممتد ٣٠ عاما. ومن شأن استخدام فترة قرض تصل إلى ٢٠ أو ٢٥ عاما أن يخفض من التكاليف الإجمالية على نحو مماثل، وإن لم يكن بشكل كبير إلى هذا الحد.

٢٣ - ومبلغ القرض، الذي يصل إلى ١,٢ بليون دولار، يشكل حدا أقصى. وفي حالة تخفيض هذا المبلغ عن ذلك، فإن التكاليف الإجمالية التي ستتحملها الدول الأعضاء ستنخفض أيضا. وعدم انتقاء أية خيارات من خيارات النطاق سوف يقلل هذا القرض إلى مستوى ١,٠٤٩ بليون دولار. وخطة تقديم القرض تستند نظريا إلى ثلاثة مدفوعات متساوية يبلغ كل منها ٤٠٠ مليون دولار، لفترة ثلاث سنوات متعاقبة، ولكن إدارة الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية قد أبلغت وفد الولايات المتحدة أنه لن تكون هناك حاجة، في السنة الأولى، إلا إلى ١٢٠ مليون دولار تقريبا. ومن شأن الاتجاه نحو الدفع على فترة أطول أجلا أن يقلل من تكلفة القرض.

٢٤ - ووفد الولايات المتحدة يحث اللجنة على اتخاذ قرار يتضمن الترحيب بتقرير الأمين العام بشأن عرض القرض المؤقت من قبل بلده، مع إرجاء أية مناقشات أخرى لدورة الجمعية العامة التاسعة والخمسين، حيث أن هذا العرض سيظل مؤقتا إلى حين قيام كونغرس الولايات المتحدة بالبت في الميزانية الرئاسية. والأموال المتعلقة بأعمال تصاميم الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية تكفي لخدمة إدارة برنامج هذه الخطة حتى فصل الخريف، ومن ثم، فإنه لا توجد حاجة إلى اتخاذ إجراء فوري. وأي عروض بقروض، تحظى بموافقة الكونغرس، سوف تظل صالحة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وسوف يتعين التوقيع على اتفاق القرض بحلول هذا الموعد. وقد يكون من المناسب أن يضطلع الأمين العام باستكشاف مزيد من العمليات التمويلية، فالحدود القصوى للقرض غير معروفة. وينبغي أن يلاحظ أن القيام، على نحو تدريجي وتفاعلي، بتجديد مجمع الأمم المتحدة دورا دورا أو قسما قسما من شأنه أن يؤدي إلى تكلفة باهظة، وأن يعوق عمليات المنظمة والدول الأعضاء.

٢٥ - ولدى النظر في الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها الدولة المضيفة، ينبغي أن يراعى ما تبذله مدينة وولاية نيويورك من جهود مستقلة، وإن كانت ذات صلة، بهدف تشييد بناء يحظى بالأمن اللازم في متنزه ''روبرت موسس''. وتجميع المكاتب، التي لا توجد حاليا داخل مجمع الأمم المتحدة، في مبنى ملحق جديد، يتسم بمعدلات إيجابية دون المعدلات السوقية التجارية، من شأنه أن يحقق وفورات كبيرة بالنسبة للأمم المتحدة والدول الأعضاء، إلى جانب تحسين أحوال الأمن فيما يتعلق بمن يعملون في هذا المبنى الملحق الجديد أو يقومون بزيارته. وفي نهاية فترة السند المستخدم من قبل المدينة والولاية لتشييد المبنى، فإن ملكيته ستؤول إلى الأمم المتحدة، وسوف يصبح

بوسعها دائما أن تستخدم الأرض التي تضم هذا المبنى دون مقابل، وهذه العملية تتضمن مزايا ضخمة في مشمولها.

٢٦ - **السيدة ساكاتا** (اليابان): قالت إن الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية قد تؤثر على أمن المنظمة وأمن وصحة موظفيها. ولهذا السبب، يؤيد وفد اليابان قرار الجمعية العامة ٢٩٢/٥٧، وهو يرى أنه لا يجوز للدول الأعضاء أن تضيع مزيدا من الوقت لدى تناول هذه المسألة.

٢٧ - واليابان تنظر إلى اقتراح الولايات المتحدة بتمويل المشروع باعتباره التزاما بدعم وتشجيع الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية، ولكن هذا الاقتراح قد جاء دون التوقعات المأمولة من البلد المضيف. ووفد اليابان قد استمع، هو ووفود أخرى، إلى إحاطة إعلامية شفوية من وفد الولايات المتحدة، ولكنه غير متأكد مما إذا كانت الأمانة العامة نفسها قد تلقت معلومات كافية من البلد المضيف بشأن اقتراحه. ومسيرة المناقشات، على نحو سليم، تتطلب تلقي الدول الأعضاء لإحاطات عن تفاصيل جهود ومساهمات البلد المضيف، وكذلك عن كيفية توصله إلى اقتراحه هذا.

٢٨ - **السيد مازومدار** (الهند): قال إن وفده قد قام، في بيانه الذي أدلى به في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ أثناء دورة الجمعية العامة السابعة والخمسين، بالإعراب عن قلقه لأن التأخيرات في تنفيذ الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية من شأنها أن تؤدي إلى تصاعد التكلفة بنسبة ٣,٥ في المائة سنويا، كما أن الوفد قد طالب بإنهاء ترتيبات تمويل المشروع على نحو عاجل. وبعد مرور سنة ونصف سنة، لم يكن هناك تغيير في الوضع.

٢٩ - وأحاط الوفد علما بالعرض المؤقت لتقديم قرض من الحكومة المضيفة، إلى جانب مبلغ هذا القرض ومعدل فائدته ومدته. وفي الفقرة ٢٩ من القرار ٢٩٢/٥٧، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثامنة والخمسين تقريرا عن ترتيبات التمويل، مع عدم قصر هذه الترتيبات على توفير صفقة مالية من البلد المضيف، وكذلك عن سائر الجهود المبذولة للحصول على مساهمات من مصادر عامة وخاصة. وحيث أن التقرير الحالي للأمين العام قد جاء خلوا من ذكر هذه الجهود، فإن وفد الهند يفترض أنه لم تكن هناك جهود من هذا القبيل.

٣٠ - والهند تشعر بالتقدير إزاء ما يعتزمه البلد المضيف من تقديم قرض ما، ومع هذا، فإنها تأمل في أن يتمكن الأمين العام من التشاور مع سلطات هذا البلد حتى يجعل أحكام وشروط القرض المحتمل مقبولة لدى كافة الدول الأعضاء. وإلى حين القيام بهذه المشاورات، يلاحظ أن وفد الهند يوافق على تلك التوصية المتعلقة بأن تقوم الجمعية العامة، مرة أخرى، بالإذن للأمين العام بأن يستكشف مزيدا من فرص التمويل من المصادر العامة والخاصة، وأن يقدم إليها تقريرا عن ذلك في دورتها التاسعة والخمسين.

٣١ - **السيد ايوسيفوف** (الاتحاد الروسي): قال إنه، عقب الموافقة على الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية، فإنه توجد أمام الجمعية العامة مهمة أساسية تتمثل في مناقشة تمويل هذه الخطة. ووفد الاتحاد الروسي يرحب بدور البلد المضيف فيما يتصل بتحقيق مصادر التمويل. ولقد أحاط علما بالأسباب الكامنة وراء اقتراح هذا البلد، وهو اقتراح مؤقت.

٣٢ - والأمم المتحدة لم تعد مجرد جزء من المنظر العام لمدينة نيويورك، بل إنها جزء أيضا من اقتصاد هذه المدينة. ووفد الاتحاد الروسي يشعر بالامتنان لمدينة وولاية نيويورك إزاء ما تضطلعان به من دور نشط في تجديد مبنى المقر، وهو يحث على مواصلة التعاون مع البلد المضيف لإيجاد أفضل حل مالي للخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية. ومن شأن الاتفاق

على التوصيات الواردة في الفقرة ٧ من التقرير المعروض على اللجنة أن يكون بمثابة خطوة إيجابية.

٣٣ - **السيدة وانغ زنزيا** (الصين): قالت إن وفدها قد قام في الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة بتأييد الاضطلاع بتجديد يتسم بحسن التخطيط والتنفيذ، بدلا من إجراء إصلاح تدريجي لمبنى المقر. ولقد ساند الوفد الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية لأن التجديد سيحسن من أحوال الأمن كما أنه سيفيد الموظفين.

٣٤ - ولب الموضوع هو التمويل. ومنذ عام ونصف تقريبا، أثنت الصين على الحل الذي سبق استخدامه منذ ٥٠ عاما فيما يتصل بالتشييد الأصلي لمبنى الأمانة العامة، وهي لم تغير موقفها منذ ذلك الوقت. والصين قد لاحظت أن البلد المضيف قد اقترح على نحو مؤقت تقديم قرض ما، وهي تأمل في قيام الأمين العام بمناقشة هذا الاقتراح مع سلطات البلد المضيف، وذلك بهدف الإتيان بحل يحظى بالقبول لدى الدول الأعضاء. ومن الواجب أن تدرس أيضا كافة الخيارات الممكنة الأخرى.

٣٥ - **السيدة سانتوس - نيفيس** (البرازيل): قالت إنه يجب المضي قدما إلى الأمام في الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية، من جراء ما لها من عواقب على الأمن والصحة المهنية، وأيضا من جراء ارتفاع تكلفة الصيانة على نحو تدريجي. ووفد البرازيل قد أحاط علما بعرض قرض من جانب البلد المضيف، ولكنه لا يدري كيف يمكن تناوله، فهو سيظل مؤقتا إلى حين اعتماده على يد كونغرس الولايات المتحدة.

٣٦ - ومن الملاحظ أن التقرير المعروض على اللجنة والتقرير السابق المتعلق بالخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية (A/58/599) لم يتناولا بصورة مناسبة تلك القضايا الواردة في الفقرات ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ (أ) و ٢٩ (ب) من قرار الجمعية العامة ٢٩٢/٥٧. ويبدو أنه لم تبذل جهود إضافية للحصول على تمويل للخطة. ووفد البرازيل يشعر بخيبة الأمل، وهو يأمل أن يقدم التقرير القادم عن هذا الموضوع مزيدا من التفاصيل والتعليقات والمبادرات.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠.